

افتتاح مؤتمر "آفاق تحديث البيئة القانونية" غانم: لرمي أثواب قانونية عفاها الزمن

عقد في فندق "لو رويال"، في ضبية، المؤتمر الإقليمي الثاني عن "آفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، برعاية وزير العدل إبراهيم نجار ممثلاً برئيس مجلس القضاء الأعلى غالب غانم، ومشاركة شخصيات رسمية عربية ودولية وقضاة وحقوقيين وخبراء.

ويأتي هذا المؤتمر، الذي نظمه "المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة" في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية الذي ينفذه المركز بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية، وتناول تعزيز القوانين التجارية وتحديثها وتطبيقها، وتحديد قانون الملكية الفكرية في لبنان، وقانون المنافسة في تونس، وتنفيذ العقود والالتزامات في اليمن وقوانين الاستثمار في الإمارات ولا سيما منها الاستثمار العقاري في دبي.

وتحدث ممثل مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية ماثيو ستيفنسون عن "أهمية هذا المشروع الذي يفسح في المجال للقطاعين العام والخاص بالجلوس الى طاولة واحدة". وقال "ان ايجاد البيئة القانونية مهم للدولة للتعاون مع كل القطاعات"، لافتاً الى "ان مجابهة الواقع الاقتصادي السيئ وتحديات الأزمة الاقتصادية يتطلبان تضامناً حول ايجاد البيئة القانونية المناسبة للأعمال". ودعا المشاركين الى "إيلاء الاستثمارات في المدن المتوسطة والصغيرة اهتماماً"، معتبراً ان "لا بديل من التغيير في القوانين لتأمين التقدم الاقتصادي في المنطقة".

وشدد الرئيس الاول غانم على "ان أهمية زمن التكامل والانفتاح بالمقارنة مع زمن الانعزال المدمر"، وقال "ان البيئة الملائمة لتوجه كهذا يمكنها ان تتفتح وتتلور"، مثمناً موضوع المؤتمر الذي "له فضل على اشاعة ثقافة حكم القانون على مستوى المنحى التطبيقي الذي يتبصر في الواقع، ويضبط معطياته، ويحيي هواجسه للبحث عن الحلول القانونية التي تناسبه، مستعينا بالناضج من الخبرات والنير من العقول".

ودعا الى "رمي الأثواب القانونية التي مضى عليها الزمن ليحل محلها ما هو قادر على مواكبة المستجدات والتحديات، فالقانون الصالح يحتاج الى قضاء صالح، والقضاء الصالح يوجد حيث يوجد الاستقلال وحصونه، والكفاءة ومعارفها، والنزاهة وإشعاعاتها، والفعالية وعطاءاتها"، رافضاً أن يكون القضاء "عائقاً في وجه الاستثمار".

الوكالة الوطنية
تاريخ 10/01/22

18:24 10/01/22

قضاء - افتتاح مؤتمر "أفاق تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال في المنطقة"

القاضي غانم ممثلاً وزير العدل: لرمي أثواب قانونية مضى عليها الزمن ليحل محلها ما هو قادر على مواكبة المستجدات والتحديات فالقانون الصالح يحتاج الى قضاء صالح ووطنية - 2010/1/22 - عقد في فندق "لو رويال" في ضيعة المؤتمر الإقليمي الثاني حول "أفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والإستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، برعاية وزير العدل البروفسور إبراهيم نجار ممثلاً برئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي غانم، وبمشاركة عدد كبير من الشخصيات الرسمية العربية والدولية بالإضافة الى قضاء وحقوقيين وخبراء بتنظيم من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة. ويأتي هذا المؤتمر في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية الذي ينفذه المركز بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية .MEPI

وتناول المؤتمر تعزيز القوانين التجارية وتحديثها وتطبيقها، وتحديد قانون الملكية الفكرية في لبنان، وقانون المناقصة في تونس، وتنفيذ العقود والإلتزامات في اليمن وقوانين الإستثمار في الإمارات ولا سيما الإستثمار العقاري في دبي. وافتتح المؤتمر المشرف العام ومؤسس المركز وسيم حرب بكلمة رحب فيها بالحاضرين، خصوصاً الوافدين من الدول العربية ومن دول القارتين الأوروبية والأميركية ومن ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، شاكرًا الإعلام اللبناني والعربي على دوره في مواكبة هذا المؤتمر الحدث.

ولفت إلى "نهاية المسيرة الإصلاحية التي بدأت منذ عام تقريباً، والتي تمحورت حول تحليل ودراسة البيئة القانونية في أربع دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة - تونس - لبنان واليمن، وقياس مدى ملائمة وصلاحيّة هذه البيئة القانونية لجهة توفير الضمانات المشجعة للإستثمار، لا سيما أيضاً في ضوء المعطيات والمتغيرات الدولية التي يبرز فيها تراجع السيادة الوطنية أمام السيادة الدولية والتي تشهد يوماً بعد يوم على سقوط الحدود في مجال التواصل بين الشعوب على مختلف الأصعدة وفي معظم المجالات، معتبراً المؤتمر منتدى للحوار وتبادل الأداء والخبرات بين النظراء لما في ذلك من فائدة كبيرة على مجال الإصلاح والتطوير والتحديث".

وأمل "ان يجد أصحاب القرار في الدول العربية الأربع المعنية بهذا المشروع وكذلك الدول العربية الأخرى، سواء في القطاع الحكومي او في قطاعي الأعمال وكذلك في هيئات المجتمع المدني ما يفيدهم في ما تقدمه هذه الدراسات والابحاث الميدانية من أفكار من شأنها تطوير وتحديث البيئة القانونية بمختلف مكوناتها".

ستيفنسون وتحدث السيد ماثيو ستيفنسون ممثلاً مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI الذي شكر للمنظمين جهودهم، وأشار الى "أهمية هذا المشروع الذي يفسح في المجال للقطاعين العام والخاص ان يجلسوا الى طاولة واحدة". وقال "ان ايجاد البيئة القانونية مهم للدولة للتعاون مع كل القطاعات. وان مجابهة الواقع الاقتصادي السيء وتحديات الأزمة الاقتصادية تتطلب تضامناً حول ايجاد البيئة القانونية المناسبة للأعمال".

ودعا المشاركين الى "إيلاء الإهتمام بالإستثمارات في المدن المتوسطة والصغيرة"، معتبراً انه "لا بديل من التغيير في القوانين لتأمين التقدم الاقتصادي في المنطقة".

غانم أما القاضي غانم فأكد "أهمية زمن النكامل والإنتفاخ بالمقارنة مع زمن الانعزال المدمر"، وقال "ان البيئة الملائمة لهذا توجه يمكنها ان تتفوق وتتطور. وان موضوع المؤتمر الذي تبناه المركز في الدول الاربع له فضل على اشاعة ثقافة حكم القانون على مستوى المنحنى التطبيقي الذي يتبصر في الواقع، ويضبط معطياته، ويحيي هواجسه للبحث عن الحلول القانونية التي تناسبه، مستعينا بالناضج من الخبرات والنير من العقول، وهذا هو الحال مع المشاركين في اعمال المؤتمر". ودعا الى "رمي الأثواب القانونية التي مضى عليها الزمن ليحل محلها ما هو قادر على مواكبة المستجدات والتحديات، فالقانون

الصالح يحتاج الى قضاء صالح، والقضاء الصالح يوجد حيث يوجد الاستقلال وحصونه، والكفاءة ومعارفها، والنزاهة وإشعاعاتها، والفعالية وعطاءاتها رافضا أن يكون القضاء عائقا في وجه الإستثمار".

وتطرقت الجلسة التمهيدية الى بيئة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منظار المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالأنشطة التجارية والتنمية، وتم خلالها عرض للخبرات والتجارب وتوصيات التطوير والإصلاح. وتلاها جلسة حول القوانين التي تنظم العقود التجارية والقروض وفقا لتجربة برنامج تطوير القوانين التجارية في المنطقة ومدى إلتزام المصارف العربية بقوانين الإستثمار وجذب الإستثمارات إلى المدن المتوسطة الحجم ومدى لجوء القطاعين العام والخاص في دول المنطقة إلى حل النزاعات التجارية والمالية الناتجة عن العقود الدولية بواسطة التحكيم لدى غرف التجارة.

كما كان عرض لوضع البيئة الإستثمارية العربية في ظل الأزمة العالمية الإقتصادية ولخبرة البنك الدولي لجهة تمويل المشاريع الإنمائية في المنطقة.

وسيتضمن اليوم الثاني من المؤتمر عروضاً مفصلة لإستعراض نتائج الإستطلاعات والدراسات الوطنية المنفذة في لبنان، تونس، اليمن والإمارات العربية المتحدة، على أن يستخلص المؤتمر غدا توصياته إلى الحكومات المعنية بالمشروع.

ويشارك في أعمال المؤتمر خبراء وباحثون أمثال جيمس فيلبس من وزارة التجارة الأميركية، الدكتور فؤاد شاكرا الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، يورغ سايمون من معهد الأرض في جامعة كولومبيا، الكسندر بومر رئيس وحدة قسم تنمية القطاع الخاص في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، راينر غايغر مستشار دولي للمشروع، الدكتور الياس بارودي من مجموعة الإقتصاد والأعمال، جوليان لفيش من قسم تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي، الدكتورة مها بخيت رئيسة وحدة الملكية الفكرية في مكتب أمين عام جامعة الدول العربية، إضافة الى مسؤولين رسميين أمثال: محمد القلبي رئيس مجلس المنافسة في تونس، خليفة التونكتي مدير المنافسة في وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية، الدكتور إسماعيل الوزير عضو مجلس الشورى في اليمن ورئيس المركز اليمني للتوفيق والتحكيم، شاهر مجاهد الصالحي مستشار وزير العدل في اليمن، الخبير حمزة شاهر من اليمن، الدكتور أمين عواد عضو لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، البروفسور جاسم الشامسي عميد كلية القانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، الدكتور خالد المهيري رئيس معهد القنون الدولي في الإمارات العربية، الأختصاصية في الإصلاح القانوني لبنى قاسم، رامي كيوان من مؤسسة البحوث والاستشارات، والخبراء الوطنيون الدكتور سيرج نجار ومحمد بن فرج وكريم ناصيف من لبنان وتونس والإمارات العربية، والمحامي الياس شلهوب مدير المشروع، وروجيه خوري - منسق المشروع.

=====

افتتاح مؤتمر "آفاق تحديث البيئة القانونية" غانم: لرمي أثواب قانونية عفاها الزمن

عقد في فندق "لو رويال"، في ضبية، المؤتمر الإقليمي الثاني عن "آفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، برعاية وزير العدل إبراهيم نجار ممثلاً برئيس مجلس القضاء الأعلى غالب غانم، ومشاركة شخصيات رسمية عربية ودولية وقضاة وحقوقيين وخبراء.

ويأتي هذا المؤتمر، الذي نظمه "المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة" في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية الذي ينفذه المركز بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية، وتناول تعزيز القوانين التجارية وتحديثها وتطبيقها، وتحديد قانون الملكية الفكرية في لبنان، وقانون المنافسة في تونس، وتنفيذ العقود والالتزامات في اليمن وقوانين الاستثمار في الإمارات ولا سيما منها الاستثمار العقاري في دبي.

وتحدث ممثل مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية ماثيو ستيفنسون عن "أهمية هذا المشروع الذي يفسح في المجال للقطاعين العام والخاص بالجلوس الى طاولة واحدة". وقال "ان ايجاد البيئة القانونية مهم للدولة للتعاون مع كل القطاعات"، لافتاً الى "ان مجابهة الواقع الاقتصادي السيئ وتحديات الأزمة الاقتصادية يتطلبان تضامناً حول ايجاد البيئة القانونية المناسبة للأعمال". ودعا المشاركين الى "إيلاء الاستثمارات في المدن المتوسطة والصغيرة اهتماماً"، معتبراً ان "لا بديل من التغيير في القوانين لتأمين التقدم الاقتصادي في المنطقة".

وشدد الرئيس الاول غانم على "ان أهمية زمن التكامل والانفتاح بالمقارنة مع زمن الانعزال المدمر"، وقال "ان البيئة الملائمة لتوجه كهذا يمكنها ان تتفتح وتتلور"، مثمناً موضوع المؤتمر الذي "له فضل على اشاعة ثقافة حكم القانون على مستوى المنحى التطبيقي الذي يتبصر في الواقع، ويضبط معطياته، ويحيي هواجسه للبحث عن الحلول القانونية التي تناسبه، مستعينا بالناضج من الخبرات والنير من العقول".

ودعا الى "رمي الأثواب القانونية التي مضى عليها الزمن ليحل محلها ما هو قادر على مواكبة المستجدات والتحديات، فالقانون الصالح يحتاج الى قضاء صالح، والقضاء الصالح يوجد حيث يوجد الاستقلال وحصونه، والكفاءة ومعارفها، والنزاهة وإشعاعاتها، والفعالية وعطاءاتها"، رافضاً أن يكون القضاء "عائقاً في وجه الاستثمار".

تقارير

افتتاح مؤتمر «أفاق تحديث البيئة القانونية» غانم: لرمي أثواب قانونية مضي عليها الزمن

وتحديث البيئة القانونية بمختلف مكوناتها». وتحدث السيد ماثيو ستيفنسون ممثلاً بمبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI الذي شكر للمنظمين جهودهم، وأشار إلى «أهمية هذا المشروع الذي يفسح المجال للقطاعين العام والخاص أن يجلسوا إلى طاولة واحدة». وقال «أن إيجاد البيئة القانونية مهم للدولة للتعاون مع كل القطاعات. وأن مجابهة الواقع الاقتصادي السيء وتحديات الأزمة الاقتصادية تتطلب تضامناً حول إيجاد البيئة القانونية المناسبة للأعمال». ودعا المشاركين إلى «إيلاء الإهتمام بالإستثمارات في المدن المتوسطة والصغيرة». معتبراً أنه «لا بد من التغيير في القوانين لتأمين التقدم الاقتصادي في المنطقة».

القاضي غانم

أما القاضي غانم فأكد «أهمية زمن التكامل والانفتاح بالمقارنة مع زمن الانعزال المدمر». وقال «أن البيئة الملائمة لهكذا توجه يمكنها أن تتفقق وتتلور. وأن موضوع المؤتمر الذي تبناه المركز في الدول الأربع له فضل على اشاعة ثقافة حكم القانون على مستوى المنحنى التطبيقي الذي يتبصر في الواقع. ويضبط معطياته. ويحيي هواجسه للبحث عن الحلول القانونية التي تناسبه، مستعيناً بالنصائح من الخبرات والخير من العقول، وهذا هو الحال مع المشاركين في أعمال المؤتمر».

وتطرق الجلسة التمهيدية الى بيئة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منظور المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالأنشطة التجارية والتنمية، وتم خلالها عرض للخبرات والتجارب وتوصيات التطوير والإصلاح. وتلاها جلسة حول القوانين التي تنظم العقود التجارية والقروض وفقاً لتجربة برنامج تطوير القوانين التجارية في المنطقة ومدى التزام المصارف العربية بقوانين الإستثمار وجذب الإستثمارات إلى المدن المتوسطة الحجم ومدى لجوء القطاعين العام والخاص في دول المنطقة إلى حل النزاعات التجارية والمالية الناتجة عن العقود الدولية بواسطة التحكيم لدى غرف التجارة.

كما كان عرض لوضع البيئة الإستثمارية العربية في ظل الأزمة العالمية الاقتصادية ولخبرة البنك الدولي لجهة تمويل المشاريع الإنمائية في المنطقة. وسيضمن اليوم الثاني من المؤتمر عرضاً مفصلاً لإستعراض نتائج الإستطلاعات والدراسات الوطنية المنفذة في لبنان، تونس، اليمن والإمارات العربية المتحدة، على أن يستخلص المؤتمر غداً توصياته إلى الحكومات المعنية بالمشروع. ويشارك في أعمال المؤتمر خبراء وباحثون من جميع أنحاء العالم.

دعا رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي غالب غانم الى «رمي الأثواب القانونية التي مضي عليها الزمن ليحل محلها ما هو قادر على مواكبة المستجدات والتحديات». معتبراً ان القانون الصالح يحتاج الى قضاء صالح، والقضاء الصالح يوجد حيث يوجد الاستقلال وحصونه، والكفاءة ومعارفها، والنزاهة واشعاعاتها، والفعالية وعطاءاتها، رافضاً ان يكون القضاء عائقاً في وجه الإستثمار.

كلام غانم جاء خلال تمثيله وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار في افتتاح المؤتمر الإقليمي الثاني حول «أفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والإستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي عقد في فندق «لو رويال» في ضيافة امس، وشارك في المؤتمر عدد كبير من الشخصيات الرسمية العربية والدولية بالإضافة الى قضاة وحقوقيين وخبراء بتنظيم من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

وياتي هذا المؤتمر في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية الذي ينفذه المركز بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI.

وتناول المؤتمر تعزيز القوانين التجارية وتحديثها وتطبيقها، وتحديد قانون الملكية الفكرية في لبنان، وقانون المنافسة في تونس، وتنفيذ العقود والإلتزامات في اليمن وقوانين الإستثمار في الإمارات ولا سيما الإستثمار العقاري في دبي.

وافتح المشرف العام ومؤسس المركز المؤتمر بكلمة رحب فيها بالحاضرين، خصوصاً الوافدين من الدول العربية ومن دول الفارتين الأوروبية والأميركية ومن ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، شاكرًا الإعلام اللبناني والعربي على دوره في مواكبة هذا المؤتمر الحدث.

ولفت إلى «نهاية المسيرة الإصلاحية التي بدأت منذ عام تقريباً، والتي تمحورت حول تحليل ودراسة البيئة القانونية في أربع دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة - تونس - لبنان واليمن، وقياس مدى ملائمة وصلاحيات هذه البيئة القانونية لجهة توفير الضمانات المشجعة للإستثمار، لا سيما أيضاً في ضوء المعطيات والمتغيرات الدولية التي يبرز فيها تراجع السيادة الوطنية أمام السيادة الدولية والتي تشهد يوماً بعد يوم على سقوط الحدود في مجال التواصل بين الشعوب على مختلف الأصعدة وفي معظم المجالات، معتبراً المؤتمر منتدى للحوار وتبادل الأداء والخبرات بين النظراء لما في ذلك من فائدة كبيرة على مجال الإصلاح والتطوير والتحديث».

وأمل «أن يجد أصحاب القرار في الدول العربية الأربعة المعنية بهذا المشروع وكذلك الدول العربية الأخرى، سواء في القطاع الحكومي او في قطاعي الأعمال وكذلك في هيئات المجتمع المدني ما يفيدهم في ما تقدمه هذه الدراسات والأبحاث الميدانية من أفكار من شأنها تطوير

نجار ممثلاً بالقاضي غانم رعى افتتاح مؤتمر تحديث البيئة القانونية



القاضي غالب غانم

عقد في فندق «لورويال» في ضبية المؤتمر الإقليمي حول «أفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، برعاية وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار ممثلاً برئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم، وبمشاركة عدد كبير من الشخصيات الرسمية العربية والدولية بالإضافة إلى قضاة وحقوقيين وخبراء منتظمين من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

ويأتي هذا المؤتمر في اطار مشروع تعزيز القوانين التجارية الذي ينفذه المركز بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق اوسطية MEPI.

وتناول المؤتمر تعزيز القوانين التجارية وتحديثها وتطبيقها، وتحديد قانون الملكية الفكرية في لبنان، وقانون المنافسة في تونس، وتنفيذ العقود والالتزامات في اليمن وقوانين الاستثمار في الإمارات ولاسيما الاستثمار العقاري في دبي. وافتتح المؤتمر المشرف العام ومؤسس المركز وسيم حرب بكلمة رحب فيها بالحاضرين. وتحدث السيد ماثيو ستيفنسون ممثلاً بمبادرة الشراكة الشرق اوسطية MEPI الذي شكر للمنتظمين جهودهم، وأشار إلى «أهمية هذا المشروع الذي يفسح في المجال للقطاعين العام والخاص ان يجلسوا إلى طاولة واحدة». وقال «ان ايجاد البيئة القانونية مهم للدولة للتعاون مع كل القطاعات. وان مجابهة الواقع الاقتصادي السببي وتحديات الازمة الاقتصادية تتطلب تضامنا حول ايجاد البيئة القانونية المناسبة للأعمال». ودعا المشاركين إلى «إيلاء الاهتمام بالاستثمارات في المدن المتوسطة والصغيرة»، معتبرا انه «لايبدل من التغيير في القوانين لتأمين التقدم الاقتصادي في المنطقة».

اما القاضي غانم فأكد «أهمية زمن التكامل والانفتاح بالمقارنة مع زمن الانعزال المدمر»، وقال «ان البيئة الملائمة لهذا توجه يمكنها ان تتفق وتتبلور. وان موضوع المؤتمر الذي تبناه المركز في الدول الأربع له فضل على اشاعة ثقافة حكم القانون على مستوى المنحنى التطبيقي الذي يتبصر في الواقع، ويضبط معطياته، ويحيي هواجسه للبحث عن الحلول القانونية التي تناسبه، مستعينا بالتأرجح من الخبرات والتبر من العقول، وهذا هو الحال مع المشاركين في اعمال المؤتمر».

ودعا إلى «رمي الأثواب القانونية التي مضى عليها الزمن ليحل محلها ما هو قادر على مواكبة المستجدات والتحديات، فالقانون الصالح يحتاج إلى قضاء صالح، والقضاء الصالح يوجد حيث يوجد الاستقلال وحصونه، والكفاءة ومعارفها، والنزاهة وإشعاعاتها، والفعالية وعطاءاتها رافضا ان يكون القضاء علقاً في وجه الاستثمار».